الإسم :مختار

اللقب : يحياوي

الرتبة : أستاذ مساعد أ

الهيئة المستخدمة : كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل .

الهاتف : 07/73/17/78/68

العنوان الإلكتروني : yahiaoui .makhtar@gmail .com

مداخلة بعنوان : دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل التنمية الإقتصادية

مدخل: يعتبر الحق في التنمية حقا مكرسا ضمنيا في المادتين 55 و73 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ،كما تم التأكيد عليه بموجب التوصية رقم :3201 الصادرة عن الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والتوصية رقم:3281 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 24 المنعقدة بتاريخ 12ديسمبر1974 الخاصة بميثاق حقوق الدول وواجباتها حيث جاء فيها :" لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ولها استنادا الى هذا الحق أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الإقتصادي والإجتماعي والثقافي ".

وفي عام 1977 كرست لجنة حقوق الإنسان لأول مرة الحق في التنمية باعتباره حقا من حقوق الإنسان وهو الموقف الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما بعد ونشرته في 4 ديسمبر1986إذ اعتبرته من الحقوق الأساسية غير القابلة للتنازل ونتيجة لذلك أصبحت الاستثمارات الأجنبية لاتستفيد من الحماية إلا إذا قامت بوظيفتها في التنمية،لتؤكد الجمعية العامة فيما بعد على رفع قيمة رؤوس الأموال الأجنبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان النامية نظرا لضعف مواردها المالية.(1) لكن الملاحظ أن أغلبية باحثي ومنظري ا اقتصاديات الدول النامية في أفريقيا وأسيا و أمريكا أجمعوا على الدور السلبي والخطير للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات هذه الدول.في ظل هذا الطرح الشائع تتبلور لدينا الإشكالية التالية:

- كيف يمكن لنا أن نثبت أهمية وقيمة الاستثمارات الأجنبية في تحقيق وتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع ؟

هذه الإشكالية تنحل بدورها إلى تساؤلين وهما :

- ماهو مفهوم الاستثمار الأجنبي ؟

- ماهي الأهداف المرجوة من الاستثمارات الأجنبية في سبيل تحقيق تنمية متسارعة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا مداخلتنا هذه إلى ثلاثة عناصر :

1/مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله .

2/المخاوف المحتملة من الاستثمارات الأجنبية .

3/نحو تبديد المخاوف وتحقيق الآمال .

4/انعكاسات الإقتصاد الأجنبي المباشر على التنمية في الجزائر.

العنصر الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله :

أ- مفهوم الاستثمار الأجنبي:اختلفت التعاريف حول هذا المفهوم لكن مع ذلك يمكن بلورة تصور جامع له وهو: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء كان هذا الاستثمار مؤقتا أو لأجل".(2) هذا التعريف يقودنا إلى تمييز نوعين من الاستثمارات الأجنبية :

***الإستثمارالأجنبي غير المباشر:**ويقصد به الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة بشراء أسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية.لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم أو إدارة المشروع الاستثماري .كما أن هذا النوع من الاستثمارات يعتبر قصير الأمد إذا ما قورن بالاستثمار المباشر(3)

***الاستثمار الأجنبي المباشر:**يتمثل في تلك المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب الملكية الشاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأسمال المشروع بجزء يبرر له حق الإدارة ويستوي في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فردا أوشركة أجنبية أو فرعا لإحد ى الشركات الأجنبية

أو مؤسسة ويكون الاستثمار أجنبيا مباشرا حسب معيار صندوق النقد الدولي إذا كان المستثمر يمتلك 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال وعن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر حق اتخاذ القرارات في المؤسسة

وتوجد أنواع كثيرة من أشكال الاستثمار المباشر نذكر منها:

المؤسسات المشتركة: وهي المؤسسات التي تفضي إلى اشتراك دولتين أوأكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أوخدمات لأغراض السوق المحلية أوالإقليمية أو التصدير

اتفاقية التراخيص:والتي بموجبها تلتزم الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية مقابل دفع مبلغ جزافي وحصولها على نسبة من المبيعات والأرباح المحققة بالإضافة إلى إمكانية اقتنائها - الشركات الأجنبية - لمواد أولية بأسعار منخفضة .

عقود التسيير(أوالإدارة):والتي بمقتضاها تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري في البلد المضيف مع التزامها بتكوين وتأهيل العمال المحليين خلال فترة العقد وذلك مقابل فوائد

الإلاندماج والاستحواذ:الاندماج يعني اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين كيان جديد أما الاستحواذ فينشا عندما تقوم إحدى الشركات بالإستلاء على شركة أخرى حيث تظل الأولى قائمة بينما تختفي الثانية (4)

عقود منتج ومفتاح في اليد:حيث يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بإجراء دراسة على جدوى المشروع الاستثماري وتقديم كافة تصميماته والتكنولوجيا الأزمة وصيانته وتتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد

اتفاقيات توزيع الإنتاج:يشيع هذا النوع نمن الاتفاقيات في إطار المحروقات حيث تلتزم الشركات الأجنبية بما لديها من قدرات تمويلية وتكنولوجية وتسييرية بالاستكشاف والتنقيب مقابل حصولها على نسبة معينة من الإنتاج وتقل عادة عن حصة البلد المضيف قاعدة 49-51 في الجزائر

عقود المناولة الدولية:وتسمى أيضا بالتعاقد الباطني حيث تلتزم الشركة الأجنبية اتجاه الشركة الوطنية بانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج أو توريد الآلات والمعدات وقطع الغيار الخاصة بمنتج معين(5). ويمكن تصنيف هذه الأشكال إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول:يتميز هذا النمط بتبعيته للشركة الأم وخضوعه لحاجاتها نظرا لأن كافة القرارات تتخّذ من قبل هذه الشركة وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأسمال هذه الشركة في البلد المضيف

النوع الثاني: يتمثل في إ إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف.كما أن قرارات المركز الرئيسي تحدد أساسا على ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع

النوع الثالث:يتجلى من خلال توريد المنتجات التي تنتجها فروع الشركة الأم والمقامة في مختلف البلدان

حسب مبدأ أدنى من التكاليف الإنتاجية ،وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي يضم الشركة الأم(6)

العنصرالثاني:المخاوف:يتخوف الكثير من الخبراء كما ذكرنا سابقا من الاستثمارات الأجنبية وذلك لاعتقادهم بان لها أثارا سلبية على التنمية ويذكرون منها:

* تهديدها لسيادة الدولة واستقلالها الاقتصادي وذلك بسبب سيطرة الشركات الأجنبية على قطاعات اقتصادية هامة ،ولجوئها إلى الحصار الاقتصادي لفرض بعض إختياراتها ومساعدة الأحزاب السياسية التي تدافع عن مصالحها

* وقوع معظم الموارد الطبيعية في البلد المضيف تحت رقابة هذه الشركات

* المساس بقواعد المنافسة بسبب احتكار الشركات الأجنبية لبعض القطاعات الاقتصادية على حساب الشركات المحلية

* عدم الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التنموية للدول المستقبلة لرؤوس الأموال الأجنبية

* عدم ملائمة بعض المنتجات مع الحاجات الاستهلاكية

* تحويل القدر الأكبر من الأرباح والفوائد إلى دولة المستثمر

* انخفاض نسبة الأرباح والفوائد التي يستفيد منها السكان المحليون.

* تتسبب في عدم التوازن الجغرافي بسبب تنقل الأشخاص من المدن إلى القرى كما تتسبب في أثار خطيرة على المحيط بسبب تقنيات الإنتاج المستخدمة وسعيها وراء تحقيق أكبر قدر من الأرباح (7)

العنصر الثالث:تبديد المخاوف وتحقيق الآمال:

لكن هذه المخاوف يمكن تبديدها من خلال:

* وضع منظومة قانونية تسمح للدولة بمراقبة نشاط هذه الشركات وعوائدها واللجوء الى التحكيم في حال مخالفة هذه الشركات لهذه القوانين -

* على المنشات الاقتصادية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص أن تتخذ إجراءات إدارية وتنظيمية ومالية وتكنولوجية للارتقاء بتصميم منتجاتها وتطويرها وتحسين جودتها ما يمكنها من منافسة الشركات الاستثمارية في السوق الوطنية ومن النفاذ بنجاح إلى الأسواق الخارجية و على الدولة أن توفر البيئة المناسبة المعززة لتنافسية هذه المؤسسات من بينها أن تستجيب نظم التعليم داخل الدولة لاحتياجات سوق العمل،الاهتمام بالبحوث العلمية وتطويرها...(8)

من خلال هذه الإجراءات وغيرها يمكن تفادي الأثار السلبية وتجاوزها نحو تحقيق نتائج ايجابية ،إذ

تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في تفعيل حركة التنمية داخل البلد المضيف ولكن بشرط أ لا تكون

هذه الاستثمارات قصيرة الأمد إذ أن ذلك يسبب في الواقع اضطرابات مالية ولا يسهم كثيرا في تنمية. الاقتصاد على المدى الطويل (9).

ويتجلى هذا الدور في :

- الاستفادة من الخبرات الأجنبية في شتى مجالات الاستثمار.

- خلق نوع من الميزة التنافسية للمنتجات المحلية من خلال استغلال أسماء وماركات شركات متعددة الجنسيات.

- خلق المناولة في محيط استثمار المؤسسات الأجنبية.

- المساهمة في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية داخل البلد المضيف و التي تعاني من صعوبات في التسيير والتنظيم وذلك بنقل خبرتها الفنية والتقنية التي تتمتع بها إلى هذه المؤسسات فتزيد من فاعليتها الاقتصادية و بالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد

- نقل التكنولوجيا:يتم نقل التكنولوجيا الى الدول النامية بطرق مختلفة منها:

شراء المعرفة الفنية عن طريق التراخيص

اتفاقيات المعرفة الفنية بين البلدان النامية والمتقدمة أو المشاريع المشتركة

- الاستثمارات المباشرة التي تستخدم تكنولوجيا عالية ومتطورة في التنظيم التسيير والإنتاج فتوفر بذلك فرصا للتدريب

- تساهم التكنولوجيا في التسريع في عملية التنمية خاصة في زيادة إنتاجية الزراعة وفي انجاز المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني

- إنشاء مناصب شغل جديدة إذ أن هذه الشركات تقوم بتوظيف الأفراد بصورة مباشرة من خلال تعيين موظفين دائمين أو موظفين بعقود.

- والرفع من الأجور وبالتالى القدرة الشرائية للمواطنين.

-المساهمة في الايرادات العمومية من خلال مختلف الضرائب والرسوم والضرائب والحقوق الجمركية .- كما تساهم في تدريب العمال وفي تأطير الكوادر الجامعية خلال فترة تربصهم ،وبالتالي الرفع من مستوى الإنتاجية.

- تعبئة إذخار أصحاب القدلرة الشرائية الجددفي البنوك وصناديق التوفير بالإضافة الى إمكانية استثمارها في السوق المالى طويل الأجل

- تساهم في توازن ميزان المدفوعات إذا كانت استثمارات موجهة لإنتاج سلع من أجل التصدير ذلك أن التجارة الخارجية تسمح بالحصول على العملة الصعبة الضرورية لإيجاد حلول للعجز في ميزان المدفوعات.

- تعزيز التبادلات التجارية في مجال السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الواردات

- تسهيل الدخول في الاقتصاد العالمي بفضل علاقاتها المتميزة مع البنوك الخارجية وأسواق رأس المال . (10)

- القيام بمسؤوليات اجتماعية:تحفيز التنمية المحلية من خلال توفير الموارد من شركات موجودة في المجتمع المحلي،ومن خلال إعادة استثمار أرباحها في السوق المحلية .

- تنمية المناطق الحضرية من خلال الشراكة مع الحكومة المحلية لإنعاش مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة وتحسين البيئة في المدن الداخلية .

الاستثمار في مؤسسات للأعمال التجارية من خلال عقود شراكة مع منظمات غير حكومية في مجال التخفيف من وطأة الفقر وبرامج التنمية الاجتماعية .

توفير معايير أعلى للصحة والسلامة للمهنيين وفرص التوظيف المتساوية واقتسام الوظائف وساعات العمل المرنة .

حماية البيئة مثل خفض انبعاث الغازات وكمية النفايات وإعادة رسكلة النفايات...(11)

-العنصر الرابع:إنعكاسات الاستثمارات الاجنبيةالمباشرة على التنمية في الجزائر :

لقدعرفت الجزائر تطبيقات لأغلب هذه الأشكال مند مطلع السبعينات حسب متطلبات كل مرحلة حيث عرفت عقو المنتج ومفتاح في اليد في قطاع الصناعة تم الإستثمارالقائم على الشراكة واتفاقيات توزيع الانتاج في قطاع المحروقات وهي تركز اليوم أكثر من أي وقت مضى على على عقود المناولة خصوصا في مجال الصناعة الميكانيكية ..

لقد ساهمت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنميةالاقتصادية في الجزائر من خلال:

- الرفع من نسبة القيمة المضا فة (وهي إجمالي الإنتاج المحلي الخام مطروحا منه الرسم الوحيدالاجمالي على الإنتاج والرسوم الجمركية على الواردات) والتي قدرت سنة2003 بنسبة 38.7%.
- المساهمة في امتصاص البطالة فحسب الديوان الوطني للإحصائيات امتصت الاستثمارات الأجنبية ما نسبته 62%من اليد العاملة وذلك سنة 2004
- ساهمت في الرفع من الناتج الإجمالي الخام وذلك حسب احصائيات2010/2001

ساهم في ترقية الصادرات غير النفطية عن طريق خلق الثرة والقيمة المضافة للمؤسسات الإنتاجية ونقل

التكنولوجيا والخبرة وبالتالي زيادة في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات ومع ذلك تبقى مساهمة المستثمر الأجنبي في التنمية ضعيفة ومتذبذبة,كما عرف حجم وعدد المشاريع هو الاخر تذبذبا فقد وصل في نهاية2013الى31مشروعا مقابل76مشروعا في سنة2012 برأسمال مستثمر قيمته 20مليون دولار في احسن الحالات (14)

قائمة المراجع:

(1) قاضي هشام ،موسوعة الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان،دار المفيد للنشر والتوزيع عين مليلة،الجزائر ص373

(2) فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 1998ص 13

(3) عمار زوده ،محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر،رسالة ماجستير،جامعة قسنطينة،سنة2008/2007 ،ص30

(4)المرجع نفسه ص 33

(06)جمال منصر ،اسيا بلخير مداخلة بعنوان:واقع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر واثارها على التنمية الاقتصادية.:ملتقى منظومة الاستثمار في الجزائر جامعة قالمة 2013 ص03

(5)عيبوط محند وعلي ، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،ط2 ،السنة2014، ص45/41

(7) عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، مرجع سابق ص170/169

(8)المستقبل العربي /9990

(9) قاضي هشام ،موسوعة الوثائق الدولية، مرجع سابق، ص441

(10)عيبوط محند وعلي ،الاستثمارات الاجنية في القانون الجزائري-مرجع سابق ص167/162

(11)زينب محمد عبد السلام،الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول،المركز القومي للإصدارات القانونية القاهرة،ط1،االسنة2014- ص177/176

(12)المجلس الوطني والاقتصاديوالاجتماعي-تقرير عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول سنة2004 ص38

(13)الديوان الوطني للاحصائيات معطيات احصائية –منشورات الديوان الوطني للإحصائيات العدد ص 04/ 386

(14)ضمانت الاستثمار الاجنبي في الدول العربية،المؤسسةالعربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،العدد2،السنة2014ص14

نصوص قانونية دولية

المادة 55 "تعمل الامم المتحدة على:تحقيق مستوى اعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي"

المادة 73 "يقررأعضاء الامم المتحدة...الالتزام بالعمل على تنمية ورفاهية أهل هذه الاقاليم(التي لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي) الى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والامن الدوليين..."

إعلان الجمعية العامة المؤرخ في 04 ديسمبر 1986 المادة 01: "الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة الاسهامفي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية...."